المؤتمر العلمى الثالث لكلية التجارة - جامعة طنطا
" التنمية المستدامة والشمول المالى - الرؤى والآثار والتداعيات"
فى ١٥ إبريل ٢٠١٩

نحو إستراتيجية وطنية للشمول المالى فى مصر وأثرها على عملية التنمية المستدامة

دراسة نظرية تحليلية

بحث مقدم من

محمد مشرح على أحمد

باحث ماجستير بجامعة المنصورة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نحو إستراتيجية وطنية للشمول المالى فى مصر وأثرها على عملية التنمية المستدامة - دراسة نظرية تحليلية

بحث مقدم من
محمد مشرح على أحمد
باحث ماجستير بجامعة المنصورة

ملخص الدراسة

استهدفت الدراسة الحالية محاولة وضع وصياغة إستراتيجية وطنية للشمول المالى فى مصر،وذلك بعد مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة التى تمت فى بيئات أخرى مع الأخذ فى الاعتبار الواقع والبيئة المصرية ،كما **استهدفت الدراسة** تحليل أثر هذه الإستراتيجية على عملية التنمية المستدامة،ودراسة واقع الشمول المالى فى الدول العربية للوقوف على أهم المعوقات والتحديات التى تواجه تطبيق الشمول المالى.

ويقتصر البحث على **الدراسة النظرية التحليلية** حيث أن هذه الإستراتيجية تمثل خطوط عريضة وخارطة طريق مقترحة تمت صياغتها كدليل إسترشادى للجهات المعنية القائمة على التنفيذ،ومما لا شك فيه أن الشمول المالى يمثل إستراتيجية طويلة الأجل،والمسئول عن تنفيذها هم الحكومة والبنوك معاً فى المقام الأول ثم يأتى بعد ذلك مشاركة كافة أصحاب المصالح والأطراف ذات الصلة والتنسيق معهم.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية : إن معدلات الشمول المالى فى المنطقة العربية لا تزال ضعيفة ودون المستوى المطلوب باستثناء دول مجلس التعاون الخليجى الستة، و أن مصر تسير بقوة نحو تحقيق الشمول المالى ومطلوب بذل المزيد من الجهود من قبل الجهات المعنية للوصول إلى المستوى المطلوب وهنا يظهر أهمية صياغة إستراتيجية وطنية للشمول المالى تتضافر كل الجهات والهيئات المعنية فى صياغتها وتنفيذها،و أن تحقيق الشمول المالى يعتمد على مجموعة من الركائز الأساسية من أهمها: البنية المالية التحتية،التثقيف المالى ،تطوير المنتجات والخدمات المالية،وأن الشمول المالى يعد من أهم ركائز تحقيق التنمية المستدامة،ووجود علاقة إيجابية متبادلة بين الشمول المالى والاستقرار المالى فكلما زاد تفعيل الشمول المالى كلما زاد الاستقرار المالى والعكس صحيح،وقامت الدراسة ببناء مؤشر مركب لقياس الشمول المالى.

وأوصت الدراسة بالإستفادة من الخبرات العربية والدولية الناجحة فى مجال الشمول المالى،و صياغة إستراتجية وطنية للشمول المالى تنفذ على عدة مراحل خلال فترة زمنية معينة،ومتابعة تنفيذ وتقييم هذه الإستراتجية لمعرفة ما تم إنجازه منها،وتعديل الإستراتيجية إذا تطلب الأمر ذلك.

الكلمات الدالة : الشمول المالى،الإستقرار المالى،التنمية المستدامة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

Abstract

The present study aimed to formulate and construct a national strategy for financial inclusion in Egypt after reviewing literature and previous studies that took place in other environments taking into consideration the reality and the Egyptian environment. The study also aimed to analyze the impact of this strategy on the sustainable development process and study the reality of financial inclusion in countries To identify the most important obstacles and challenges facing the application of financial inclusion.

The research is limited to theoretical and analytical study, as this strategy represents a broad outline and a proposed road map that has been formulated as a guide for the concerned parties based on the implementation of the strategy. There is no doubt that financial inclusion is a long-term strategy, Which is responsible for their implementation are the government and banks together in the first place and then comes the participation of all stakeholders and relevant parties and coordination with them.

The study found the following results: The rates of financial inclusion in the Arab region are still weak and below the required level except for the six Gulf Cooperation Council countries. And that Egypt is moving strongly towards achieving financial inclusion and more efforts are required by the concerned authorities to reach the required level. Here, it is important to formulate a national strategy for financial inclusion that all concerned bodies are involved in formulating and implementing. The achievement of financial inclusion depends on a set of basic pillars The financial infrastructure, financial education, the development of financial products and services. Financial inclusion is one of the most important pillars of achieving sustainable development. There is a positive relationship between financial inclusion and financial stability, the more effective the financial inclusion the greater the financial stability and vice versa, and the study built a composite index to measure financial inclusion.

The study recommended benefiting from the successful Arab and international experiences in the field of financial inclusion, formulating a national strategy for financial inclusion to be implemented in several stages over a certain period of time following up the implementation and evaluation of this strategy to know what has been achieved and adjusting the strategy if necessary.

Keywords : Financial Inclusion - Financial Stability - sustainable development.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مقدمة الدراسة

لا يزال يعانى أكثر من ٢ مليار شخص على مستوى العالم من عدم استخدام الخدمات المالية الرسمية خاصةً الطبقات الفقيرة وفقاً للتقارير الصادرة عن البنك الدولى،وذلك يرجع إلى أسباب مختلفة منها ارتفاع التكاليف و بعد المسافات و عوامل أخرى.ومن هنا ظهرت مبادرة رئيس مجموعة البنك الدولى التى تنادى وتطالب ببذل الجهود لتعميم كافة الخدمات المالية الرسمية لجميع الأفراد بحلول عام ٢٠٢٠،وهذا التعميم يعنى سهولة إستخدام والوصول إلى الخدمات المالية الرسمية لكافة فئات المجتمع بأقل التكاليف ،وهو ما أطلق عليه مصطلح " الشمول المالى ".

لقد حظى موضوع الشمول المالى باهتمام متزايد خلال الفترة الماضية وذلك لدوره الكبير فى مكافحة الفقر والبطالة، وتعزيز الرفاهية والعدالة الاجتماعية،وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إتاحة وإستخدام كافة الخدمات والمنتجات المالية لكافة أفراد وفئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية، وفى مصر أصبح للشمول المالى أولوية هامة خاصةً مع إطلاق الحكومة المصرية إستراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر ٢٠٣٠ ".

وتواجه مصر اليوم تحدياً اقتصادياً كبيراً وهو ضرورة التحول من الاقتصاد النقدى إلى الاقتصاد غير النقدى الذى يعتمد على المعاملات الرقمية الإلكترونية،ويؤدى هذا التحول إلى دمج الاقتصاد غير الرسمى فى منظومة الاقتصاد الرسمى،والحد من التهرب الضريبى،وإتاحة كافة المنتجات والخدمات المالية لكافة أفراد وفئات المجتمع خاصةً محدودى الدخل،وبالتالى زيادة معدلات الشمول المالى.

وبالتالى يعد الشمول المالى من أهم إستراتيجيات مكافحة الفقر،وركيزة أساسية من ركائز تحقيق أهداف التنمية المستدامة،ولذلك تبنت مجموعة دول العشرين G20 الشمول المالى كبعد هام من أبعاد التنمية الاقتصادية والمالية.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة سيتناول البحث النقاط التالية:

- مفهوم وأهمية الشمول المالى.
- واقع الشمول المالى فى الدول العربية وخاصةً مصر.
- المحاور الرئيسية للإستراتيجية الوطنية للشمول المالى فى مصر وهى:

(١) دور الحكومة فى تعزيز الشمول المالى.

(٢) دور البنك المركزى فى تعزيز الشمول المالى.

(٣) دور المصارف عامةً فى تعزيز الشمول المالى.

(٤) دور تكنولوجيا المعلومات فى تعزيز الشمول المالى.

(٥) حماية حقوق مستخدمى الخدمات المالية.

(٦) دور شركات التأمين فى تعزيز الشمول المالى.

(٧) ضرورة وجود نظام مالى قوى.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٨) نحو مؤشر مركب لقياس الشمول المالى.

- أثر الإستراتيجية الوطنية للشمول المالى على عملية التنمية المستدامة.

(١) مفهوم وأهمية الشمول المالى

الشمول المالى هو العملية التى تضمن الوصول إلى إستخدام وإتاحة كافة الخدمات المالية الرسمية لكل أفراد المجتمع (Bose et al,2016,p.47) .

وترى دراسة (Gatnar,2013,p.225) أن التعريف الأنسب للشمول المالى هو التعريف الذى وضعه الشمول المالى فى واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية والذى يعرف الشمول المالى بأنه " الوضع الذى يكون جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة المرتفعة،وبأسعار مناسبة،وبطريقة سهلة ومريحة تحفظ كرامة العملاء.

ويعرف البنك الدولى الشمول المالى فى تقريره الصادر عام ٢٠١٤ بعنوان " تقرير التنمية المالية العالمى " بأنه نسبة الأفراد والشركات التى تستخدم الخدمات المالية " ومن هذه الخدمات المدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين وغيرها من الخدمات والمنتجات المالية المختلفة (Global Financial Development Report,2014,p.15).

ويستخلص الباحث مما سبق أن الشمول المالى هو عبارة عن إتاحة وإستخدام كافة الخدمات المالية والمصرفية لكل فئات وأفراد المجتمع خاصةً الطبقات الفقيرة والمهمشة من خلال القنوات الرسمية بدون تكلفة أو بتكلفة معقولة وبجودة مرتفعة وبصورة عادلة وشفافة،لتعزيز الرفاهية الإجتماعية لهؤلاء الأفراد،ودمج هذه الفئات فى منظومة الإقتصاد الرسمى لدفع عجلة التنمية الإقتصادية إلى الأمام وصولاً إلى التنمية المستدامة.فالشمول المالى ليس هدفاً فى حد ذاته ولكنه وسيلة لتحقيق تنمية إقتصادية شاملة ومستدامة.

ويرى الباحث وفقاً للتعريفات السابقة للشمول المالى أنه توجد شريحة كبيرة من المجتمع المصرى تعانى من الاستبعاد المالى،وهو عدم قدرة هذه الشريحة – خاصةً القرى والريف – إلى الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية،وبالتالى عدم مشاركة هذه الشريحة فى تحقيق التنمية الاقتصادية.

وترى دراسة (Ozili,2018,p.331) أن الشمول المالى له أهمية ومزايا كثيرة من أهمها:أنه يمكن الطبقات الفقيرة والمهمشة من الادخار للمستقبل ومواجهة الظروف الطارئة مثل المرض وفقدان العمل،كما أنه يعمل على زيادة حجم الودائع لدى البنوك وبالتالى تدعيم المراكز المالية للبنوك ومواجهة أى أزمات مالية.

(٢) واقع الشمول المالى فى الدول العربية وخاصةً مصر

وفقاً لقاعدة بيانات المؤشر المالى للشمول المالى Findex عام ٢٠١٧،فإن نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات تبلغ ٦٩% أى بزيادة قدرها ٧% عن عام ٢٠١٤ وبزيادة قدرها ١٨% عن عام ٢٠١١،ويمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات : الجموعة الأول تشمل دول مجلس التعاون الخليجى وهى دول ذات معدلات شمول مالى مرتفعة ،حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات فى هذه الدول المعدل العالمى البالغ ٦٩%،والمجوعة الثانية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتشمل ليبيا ولبنان والجزائر والأردن وتونس وهى دول ذات معدلات شمول مالى متوسطة،والمجموعة الثالثة وتشمل مصر والمغرب والعراق وموريتانيا،ولا تزال المنطقة العربية تسجل أحد أدنى المستويات فى العالم فيما يخص الشمول المالى، باستثناء دول الخليج، والجدول التالى يوضح ذلك:

جدول رقم (١)

ملكية الحسابات فى مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن الـــــــ ١٥ عاماً عام ٢٠١٧

الدولة	نسبة من يمتلكوا حسابات من البالغين	نسبة الفجوة بين الرجال والنساء	نسبة الفجوة بين الأغنياء والفقراء
الإمارات العربية المتحدة	%٨٨	%١٦	%٩
البحرين	%٨٣	%١١	%١١
الكويت	%٨٠	%١٠	%١٥
السعودية	%٧٢	%٢٢	%١٢
ليبيا	%٦٦	%١١	%١٢
لبنان	%٤٥	%٢٤	%٢٥
الجزائر	%٤٣	%٢٧	%١٣
الأردن	%٤٢	%٣٠	%١٦
تونس	%٣٧	%١٧	%٢٦
مصر	%٣٣	%١٢	%٢١
المغرب	%٢٩	%٢٥	%١٦
العراق	%٢٣	%٦	%٧
موريتانيا	%٢١	%١١	%١٣

Source: World Bank Group- The Global Findex Database : Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution - 2017 - p123.

ويتضح أيضاً من الجدول السابق زيادة نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات فى مصر حيث بلغت ٣٣% بزيادة قدرها ١٩% عن عام ٢٠١٤ حيث كانت النسبة ١٤%،وبزيادة قدرها ٢٣% عن عام ٢٠١١ حيث كانت النسبة ١٠%،وبذلك يتضح أن مصر تسير بقوة إلى تحقيق الشمول المالى.

(٣) المحاور الرئيسية للإستراتيجية الوطنية للشمول المالى فى مصر وهى:

تكمن أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالى فى تحديد الرؤيا والأهداف المستقبلية المأمول تحقيقها،والمتمثلة فى تحقيق الشمول المالى لكافة فئات المجتمع،كما أنها تعمل على توحيد مبادرات وجهود تعزيز

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الشمول المالى تحت مظلة واحدة وتجنب الازدواجية فى الجهود والموارد المبذولة.وتعتبر عملية بناء استراتيجية وطنية للشمول المالى الخطوة الأولى على طريق تحقيق الشمول المالى لدى أى دولة،وتبرز الأهمية فى وضع استراتيجية وطنية للشمول المالى فى عدة نقاط ومحاور أهمها (صندوق النقد العربى،٢٠١٥،ص٤):

١- تحديد الأهداف المستقبلية لتعزيز الشمول المالى فى الدولة.

٢- تحديد نقاط الضعف والقوة فى المواضيع ذات العلاقة بالشمول المالى.

٣- تحديد المعوقات التى ستواجه عملية التطبيق.

٤- تحديد سبل وآليات تجاوز المعوقات والتحديات.

٥- ضمان التنسيق الفاعل بين الأطراف ذوى العلاقة وتوزيع الأدوار والمهام بينهم.

٦- ضمان التزام الأطراف الرسمية (الحكومية) المهام والمسؤوليات المناطة بهم ومتابعتهم.

٧- تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة فى بناء الاستراتيجية بشكل يسهل عملية انجاز بناء الاستراتيجية.

٨- تحديد آليات لمتابعة وقياس الأداء والانجاز لعملية بناء الاستراتيجية.

هذا، وبالطبع يجب أن تنبثق هذه الاستراتيجية من واقع وأوضاع وخصوصيات كل دولة.إلا أنه بصورة عامة هناك محاور أساسية لأى إستراتيجية،وفقاً لتجارب الدول ويمكن أن تشمل مكونات أو عناصر هذه الاستراتيجية ما يلى (صندوق النقد العربى،٢٠١٢،ص٤٢):

١- جمع البيانات والمعلومات بصورة مستمرة،وإجراء التقييمات والتحليلات عن أوضاع الشمول المالى فى الدولة.

٢- تحديد أهداف واضحة ومؤشرات قابلة للقياس،للعمل على تحقيقها.

٣- وضع عناصر خطة العمل للوصول لهذه الأهداف والمؤشرات، والجوانب المؤسسية لتنفيذها، والتنسيق بين الأطراف المعنية.

٤- الإجراءات المتعلقة بالسلطات الإشرافية.

٥- الإجراءات المتعلقة بالقطاع الخاص.

٦- الجوانب المتعلقة بمتابعة التنفيذ.

٧- تعزيز التعاون مع والمؤسسات المعنية الدولية.

ويتضح للباحث مما سبق أن تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للشمول المالى سيكون من خلال المحاور التالية:

أولاً: دور الحكومة فى تعزيز الشمول المالى

(أ) مكافحة الأمية المالية : يعتبر محو الأمية المالية عاملاً هاما ورئيسياً فى تعزيز الشمول المالى وحماية المستهلك،وبالتالى تحقيق الإستقرار المالى. وتعرف منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية المعرف المالية على أنها " مزيج من الوعى والمعرفة والمهارة والموقف والسلوك الضرورى لاتخاذ القرارات المالية السليمة،بما يحقق الرفاهية المالية للفرد فى نهاية المطاف " (Bendre and Singh,2017,p.365).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وفى مصر حيث تم بذل جهوداً كبيرة فى محو أمية القراءة والكتابة،لكن لا يوجد اهتمام بالأمية المالية على نفس الدرجة.ونتيجة لذلك،نجد أن عدد قليل من الشباب يعرفون كيفية إدارة حياتهم المالية على المستوى الشخصى.والأمر لا يخلو من قصص الشباب الذين تعرضوا لأزمات مالية أودت بممتلكاتهم ومشروعاتهم،نتيجة للأمية المالية حيث لم يحسنوا وضع رؤية طويلة الأجل والتخطيط للمستقبل لذلك يجب على كل فرد أن يتعلم " كيفية إدارة أمواله وليس أن يدار من قبل أمواله " (شلبى،٢٠١٨،ص١٤١).

وأظهرت دراسة حديثة للبنك الدولى حول الثقافة المالية للبالغين،مستويات متواضعة فى الثقافة المالية فى معظم الدول العربية،والجدول التالى يوضح ذلك:

جدول رقم (٢)

نسبة البالغين الذين لديهم ثقافة مالية فى الدول العربية

البلد	نسبة البالغين الذين لديهم ثقافة مالية	البلد	نسبة البالغين الذين لديهم ثقافة مالية
تونس	%٤٥	السعودية	%٣١
الكويت	%٤٤	مصر	%٢٧
لبنان	%٤٤	العراق	%٢٧
البحرين	%٤٠	فلسطين	%٢٥
الإمارات العربية المتحدة	%٣٨	الأردن	%٢٤
الجزائر	%٣٣	السودان	%٢١
موريتانيا	%٣٣	اليمن	%١٣

المصدر : مجلة اتحاد المصارف العربية،العدد٤٤٢،سنة ٢٠١٧،ص٣٢، بعنوان : "مسيرة اتحاد المصارف العربية فى تعزيز الشمول المالى ٢٠١٥....وتستمر".

وترى دراسة (Bendre and Singh,2017,p.359) أن الشمول المالى والمعرفة المالية كالتوأم،حيث يعمل الشمول المالى كجانب العرض من خلال تقديم الخدمات المالية،بينما تعمل المعرفة المالية كجانب الطلب من خلال توضيح وتسهيل الإجابة على التساؤل التالى لمستهلى الخدمات المالية وهو : ماذا يجب أن يشتروا من الخدمات المالية؟.

ويتضح للباحث أن الحكومة لن تكون وحدها هى المسئولة عن نشر الثقافة المالية،بل هى مسئولية مشتركة بين الحكومة والهيئات الأخرى منها على سبيل المثال:البنك المركزى والبنوك وأجهزة الإعلام والقطاع الخاص والنقابات.

(ب) وضع إستراتيجية شاملة لمكافحة الفساد بكافة صوره وأشكاله

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يشير التقرير الذى أصدره صندوق النقد الدولى فى مايو ٢٠١٦ بعنوان " الفساد:تكاليفه واستراتيجيات مكافحته" إلى أن الفساد يعوق إدارة سياسة الموازنة ، ويضعف من الإشراف المالى، ويضر فى النهاية بالتنمية الاقتصادية وتتمثل أهم محاور استراتيجية مكافحة الفساد فيما يلى (International Monetary Fund,2016,p.16:24)

أولاً: الشفافية

تعد الشفافية عنصراً هاماً فى استراتيجية مكافحة الفساد،وأحد الأركان الهامة لعمل الأسواق بكفاءة وفعالية خلال التخصيص الأمثل للموارد.كما تعمل الشفافية على تعزيز حوكمة المؤسسات والحكم الرشيد من خلال إ وتزويد الجمهور بالمعلومات المتعلقة بالقرارات الحكومية والمعاملات المالية،وبالتالى تفعيل مبدأ المساءلة.

ثانياً: تعزيز سيادة القانون

يجب أن يكون هناك تهديد مؤكد بالملاحقة القضائية للمسئولين الذين ينخرطون فى أعمال فاسدة ومصادرة أموال غير المشروعة.وفى حالات خاصة وإستثنائية،يجب إنشاء مؤسسات متخصصة جديدة لمكافحة الفساد عندما تكو المؤسسات الموجودة بالفعل فاسدة.ويجب وضع إطار فعال لمكافحة غسل الأموال لتقليل غسل عائدات الفساد إ أدنى حد ممكن.

ثالثاً: الاصلاحات الاقتصادية وتبسيط الإجراءات والموافقات الحكومية

إن القضاء على القيود التنظيمية والتبسيط هما حجر الزاوية فى إستراتيجيات مكافحة الفساد بكاءة ودفع عج التنمية الاقتصادية إلى الأمام،حيث أن الإطار القانونى المعقد وغير الواضح الذى ينظم العمل يعد من أهم الأسباب الجذرية للفساد.إن تحسين مناخ الأعمال سيقلل من تكلفة الفساد.

رابعاً: بناء المؤسسات

إن الشفافية وسيادة القانون والتنظيم الفعال تدعم وبقوة من بناء المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد.فلا توجد فائدة من وضع القوانين والأطر التنظيمية ما لم تطبق، والتطبيق يعنى وجود مؤسسات فعالة.

ويرى الباحث أنه إذا كان الفساد المالى يعمل على إعاقة تمويل المشروعات، فإن الفساد الإدارى يمنع قيام المشروع من الأساس.

(ج) خلق بيئة تشريعية تواكب التوجه نحو الشمول المالى

حيث يتم فى البداية دراسة مدى تغطية القوانين والتشريعات النافذة لإنشاء استراتيجية وطنية للشمول المالى فى الدولة ،وكذلك دراسة البيئة التشريعية ومدى توافقها مع إنشاء الاستراتيجية،وتهدف الدراسات المسبقة إلى تقديم مقترحات لسن و/أو تعديل القوانين والتشريعات لتتناسب مع متطلبات بناء استراتيجية وطنية،وذلك لضمان مشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة تحت إطار قانونى وتشريعى يخولهم ممارسة الصلاحيات لإنشاء الاستراتيجية وتنفيذ متطلباتها وفقاً للأصول (صندوق النقد العربى،٢٠١٥،ص١٠).

(د) إعفاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تنتقل من الاقتصاد غير الرسمى إلى الاقتصاد الرسمى من الضرائب لمدة عشر سنوات وذلك لطمأنة وتشجيع هذه المشروعات على الدخول تحت مظلة الاقتصاد الرسمى.

ثانياً: دور البنك المركزى فى تعزيز الشمول المالى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(أ) دعم وتعزيز سلامة القطاع المصرفى لتحقيق الإستقرار المالى

قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالى دون وجود استقرار فى النظام المالى،كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالى مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادى التى لا تزال مستبعدة من الناحية المالية، ويوحى ذلك إلى وجود ارتباط وثيق بين الاستقرار المالى والشمول المالى فى كلا الاتجاهين.ويمكن للشمول المال أن يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلاً عن زيادة نصيب القطاع المالى الرسمى على حساب القطاع غير الرسمى بما يدعم فاعلية السياسة النقدية، ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفادى تركزها (الصعيدى،٢٠١٨،ص٥٧٧).

وتهدف مقررات بازل (٣) إلى تقوية القطاع البنكى وتدعيم قدرته على امتصاص الخسائر ضد أى أزمات مالية مستقبلية محتملة،وبالتالى فهى تركز على تحسين القوانين وقواعد الرقابة البنكية من أجل العمل على تقليل الخسائر. ومن أهم الآثار المحتملة المترتبة على تطبيق مقررات بازل (٣) ما يلى (الصعيدى،٢٠١٨،ص٥٧٠):

- إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل فى البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.
- إعادة الانضباط لأداء البنوك والحد من اندفاعها فى طريق الاستثمارات عالية المخاطر.
- الالتزام بتلك المعايير وتفعيل درجة الرقابة على البنوك سوف يؤدى بالتبعية إلى تحقيق الملاءة المالية بالبنوك وزيادة درجة ثقة المودعين فى البنوك.

والشكل التالى يوضح دور مقررات بازل (٣) فى دعم الشمول المالى:

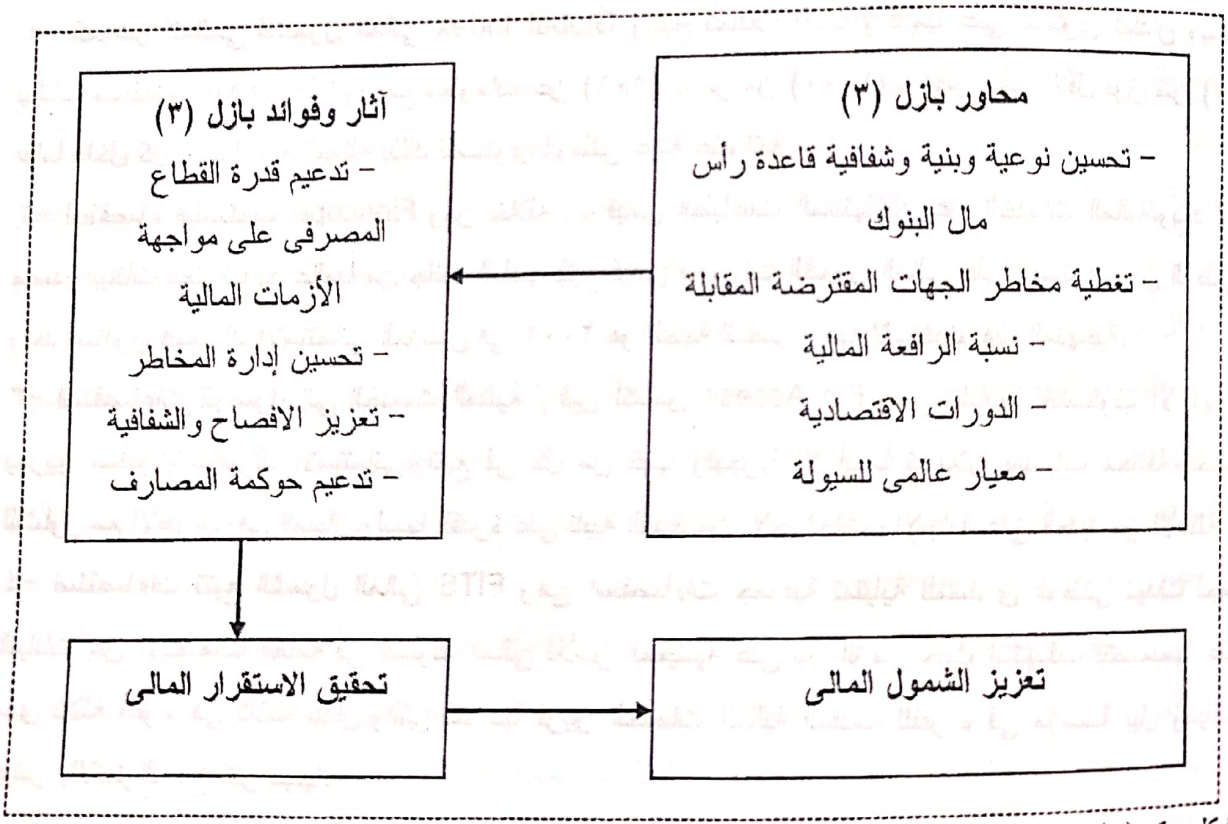

شكل رقم (١) : دور مقررات لجنة بازل (٣) فى تعزيز الشمول المالى

المصدر : من إعداد الباحث

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(ب) إنشاء إدارة مركزية بالبنك المركزى هدفها تعزيز الشمول المالى فى مصر

ترى دراسة (القزاز،٢٠١٨،ص٤٣) ضرورة إنشاء وحدة للشمول المالى داخل البنك المركزى، تكون تبعيتها للإدارة العليا مباشرةً، وتتولى عدة مهام من أهمها:

- وضع خطة إستراتيجية محددة لتحقيق الأهداف المرجوة لتنمية الشمول المالى عن طريق الجهاز المصرفى المصرى.
- التواصل مع البنوك للتغلب على التحديات التى تواجه البنوك، مع عقد اجتماعات دورية لقياس التطبيق وعلاج الانحرافات.
- إصدار ضوابط وتعليمات رقابية لتنظيم وارساء مفهوم الشمول المالى.

وبالفعل تم بلورة هذا التوجه بقرار البنك المركزى المصرى رقم ٢٣٠١ الصادر فى ٢٩ نوفمبر لسنة ٢٠١٢ بإنشاء إدارة مركزية للشمول المالى بالبنك المركزى المصرى، على أن تكون هذه الإدارة تابعة للسيد محافظ البنك المركزى مباشرةً (عثمان وصالح،٢٠١٨،ص١٤٥).

(ج) دراسة جانبى الطلب والعرض وتحديد الفجوات

أصبحت مصادر بيانات الشمول المالى فى السنوات الأخيرة أكثر ثراءً وتعقيداً فى تصفحها فى الوقت نفسه،إذ تنقسم تلك المصادر إلى شقين هما جانب الطلب وجانب العرض كما يلى (جاسم،٢٠١٨،ص١٥٢) :

المحور الأول : جانب الطلب على الخدمات المالية : هناك العديد من المصادر على النحو التالى:

١- **المؤشر العالمى للشمول المالى** Global Index ويتيح تحليلاً عالمياً وإقليمياً على مستوى البلدان ويشمل بيانات مستقاة من (١٤٨) بلداً وبجمع معلومات عن (٥٠٦) مؤشر من (١٠٠٠) شخص على الأقل فوق سن (١٥) عاماً داخل كل بلد،والعينة الممثلة بذلك للمستوى الوطنى عينة عشوائية.

٢- **استقصاء فينسكوب** Finscope ومن خلاله يتم قياس انطباعات المستهلكين عن الخدمات المالية،ويعد أول مصدر بيانات معترف به عالمياً من جانب الطلب يتيح قياس مؤشرات الشمول المالى على المستوى دون الوطنى، ويعد صندوق فينمارك الاستئمانى المؤسس فى ٢٠٠٢ هو الجهة المصرح بها لاستخدام هذه المنهجية.

٣- **استقصاءات الوصول إلى الخدمات المالية / فين أكسس** Fin Access وهى مشابهة لفينسكوب إلا أنها لا يجريها صندوق فينمارك الاستئمانى،وتتبع فى كل من كينيا ونيجريا إلا أنهما تحملان تسميات مختلفة،وتصمم للتشاور مع الأطراف فى المجال،ولديها القدرة على تلبية العديد من الاحتياجات والإجابة على العديد من الأسئلة.

٤- **استقصاءات تتبع الشمول المالى** FITS وهى استقصاءات جماعية تمثيلية للمستوى الوطنى تهدف لجمع البيانات عن الاتجاهات العامة فى السلوك المالى للأسر المعيشية على مر الزمن حيث استهدفت بتصميمها على مدى ثلاثة أعوام فى ثلاث بلدان،والتى قام بها فريق الخدمات المالية المقدمة للفقراء فى مؤسسة بيل وميليندا غيتس بالاشتراك مع انتر ميديا.

٥- **استقصاءات التصورات بشأن الشمول المالى** FII وهى لا تعد استقصاءات جماعية والتى قامت بها مؤسسة بيل وميليندا غيتس بالاشتراك مع انتر ميديا،ولا تقوم بتتبع نفس الأسرة المعيشية على مر الزمن،ولكنها تركز على

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قياس تصورات الفرد وسلوكياته ما يجعلها أقرب إلى استقصاء فين أكسس،إلا أن تركيزها القوى على الأموال المتنقلة والخدمات المالية الرقمية يميزها عن تلك الاستقصاءات، وكانت عينتها قد استخدمت ثمانية بلدان،وأن حجم العينة كبير يتيح تمثيلاً للمستوى دون الوطنى.

ويستخلص الباحث مما سبق أنه لا شك أن هذه المصادر الخمسة مفيدة وهامة فى معرفة الطلب على الخدمات المالية ويمكن الاعتماد عليها من جانب المركزى،إلا أن الباحث يرى أن البنك المركزى داخل الدولة هو الأجدر على دراسة جانبى الطلب والعرض.لذلك **يقترح الباحث** بقيام الإدارة المركزية للشمول المالى بالبنك المركزى المصرى لوضع خطة عمل بالتنسيق مع كل فروع البنوك ومكاتب البريد داخل جمهورية مصر العربية لعمل استقصاءات موجهة للمستفيدين الحاليين والمحتملين للخدمات المالية،وأن يقوم كل فرع وكل مكتب بريد بعمل هذه الاستقصاءات لعينة من السكان الموجودين بكل القرى والأحياء والمناطق التى تدور فى فلكه،بحيث تكون العينة ممثلة تمثيلاً حقيقياً للمجتمع،وتكون البيانات الخاصة بالطلب على الخدمات المالية بأكبر قدر من الدقة.

المحور الثانى : جانب العرض للخدمات المالية : هناك العديد من المصادر على النحو التالى:

١- **إستقصاء إمكانية الحصول على التمويل** FAS والذى يقوم به صندوق النقد الدولى،يوفر بيانات عالمية عن الشمول المالى من حيث العرض، فبالإضافة إلى تزويد واضعي السياسات والباحثين ببيانات جغرافية وسكانية سنوية عن القدرة على الوصول إلى خدمات المستهلكين المالية الأساسية في جميع أنحاء العالم، يعد استقصاء إمكانية الحصول على التمويل واحداً من مصادر البيانات الرئيسية للمؤشرات الأساسية للشمول المالي لمجموعة العشرين، وتضم قاعدة بيانات استقصاء إمكانية الحصول على التمويل حالياً بيانات سنوية عن ١٨٩ بلداً، بما فيها جميع اقتصادات مجموعة العشرين، وتغطي فترة مدتها تسع سنوات (٢٠٠٤-٢٠١٢). وتقع مسؤولية إدارة البيانات والبيانات الوصفية على عاتق البلدان. وكما يمتاز المؤشر العالمي للشمول المالي بإمكانية المقارنة القطرية لبيانات جانب الطلب، فإن استقصاء إمكانية الحصول على التمويل لصندوق النقد الدولي يمتاز بنفس الميزة ولكن لبيانات جانب العرض. ولا يعد الاستقصاء ممثلاً للمستوى دون الوطني، وتعتمد البيانات فيه على قدرة كل بلد على تسجيل البيانات من مقدمي الخدمات المالية.

٢- **استقصاء الاتحاد العالمى للاتصالات المتنقلة لاعتماد الأموال المتنقلة**، فى عام ٢٠١١، بدأ برنامج الأموال المتنقلة لغير المتعاملين مع البنوك استقصاءاً عالمياً لاعتماد الخدمة لمنح مديري برامج الأموال المتنقلة تصورات أفضل بمدى أداء الخدمات التي يقدمونها مقارنة بعضها ببعض. وفي أكتوبر ٢٠١٣، نشر البرنامج النتائج الأولية لاستقصاء اعتماد الأموال المتنقلة لعام ٢٠١٣، ويمثل استقصاء عام ٢٠١٣، ١١٤ مقدم خدمة من ٥٧ بلداً، حيث قدم ١٠٠ منهم معلومات عن الأموال المتنقلة، و١٨ عن التأمين عبر الاتصالات المتنقلة، و١٢ عن خدمات القروض والمدخرات عبر الاتصالات المتنقلة. وعلى الرغم من أن قاعدة البيانات ذاتها غير متاحة للجمهور، إلا أن البرنامج ينشر تحليلاً بالنتائج المجمعة. ويقدم الاستقصاء لمحة عن صناعة الأموال المتنقلة كل عام، كما يزود الجهات المقدمة لخدمة الأموال المتنقلة بمصدر لبيانات المقارنة المرجعية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣- **استقصاء البنك الدولى لأنظمة الدفع العالمية** ، يعد استقصاء أنظمة الدفع العالمية استقصاءً شاملاً يجرى ١٣٩ بلداً، ويقدم معلومات عن وضع الأنظمة الوطنية للدفع وتسوية الأوراق المالية في جميع أنحاء العالم. وكان للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠.

٤- **الخرائط الجغرافية المكانية لمركز تبادل معلومات التمويل الأصغر (ميكس)** ، وهو المصدر الأول للمعلومات العامة عن مؤسسات التمويل الأصغر وأدائها المالي والاجتماعي. حيث يقدم مركز ميكس مجموعة من التقارير التحليلية واسعة الانتشار على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، بما في ذلك التحليلات العالمية للقطاعات الرئيسية في القطاع.

٥- **Fspmaps.com** وهو موقع الكترونى ممول من قبل مؤسسة بيل وميليندا غيتس بالاشتراك مع المؤسسة الدولية للتنمية المكانية .ويقدم الموقع أدوات تحليلية للإجابة على العديد من الأسئلة حول القدرة على الحصول على التمويل. ويستفيد الموقع الإلكتروني من المعلومات الجغرافية المكانية في تتبع الشمول المالي وتحليله.

ويعتقد الباحث أن الحصول على المعلومات الخاصة بعرض الخدمات المالية أسهل بكثير من المعلومات الخاصة بجانب الطلب على الخدمات المالية،وأن المعلومات الخاصة بالعرض يمكن أن يحصل عليها البنك المركزى من مقدمى الخدمات المالية وأهمهم البنوك وهيئة البريد وشركات التأمين.

ويرى الباحث أنه يجب على البنك المركزى جمع المعلومات قبل التخطيط ووضع السياسات المتعلقة بالشمول المالى، وهنا يأتى دور علم المحاسبة لوضع وتصميم نظم معلومات محاسبية لجمع هذه البيانات لتفعيل الشمول المالى.

(د) وضع قواعد وتشريعات لتسهيل إجراء المعاملات المصرفية

(ه) تسهيل الإجراءات و عدم المغالاة فى رؤوس الأموال المطلوبة اللازمة لفتح البنوك لزيادة انتشارها

نظراً لأن بعض فئات الشعب خاصةً فى المناطق الريفية والعشوائية والنائية لا تزال تجد الوصول إلى فروع البنوك أمراً عسيراً ومكلفاً.فقد يجدر النظر فى تخفيف وتيسير بعض شروط فتح فروع البنوك الصغيرة بما يساعدها على الانتشار الجغرافى وييسر على المتعاملين معها،لذلك يجب تشجيع فتح المزيد من الفروع عن طريق تخفيض رأس المال المخصص لكل منها،وعدم التقيد بضرورة وضع الخطة السنوية لفتح الفروع وتقديمها فى موعد معين فى العام،وفتح فروع الكترونية قليلة التكلفة وحيث يمكن للعملاء التعامل على حساباتهم بواسطة الربط مع الفروع الأكبر (مركز المشروعات الدولية الخاصة،٢٠١٧،ص٤٣).

ثالثاً: دور المصارف عامةً فى تعزيز الشمول المالى

(أ) فتح حسابات مصرفية مجانية بدون تعقيد

ترى دراسة (عبد المتعال،٢٠١٨،ص٧٧٨) أن فتح حساب بالبنك يمكن أن يكون نقطة إنطلاق نحو تعميم الخدمات المالية بشكل كامل،إذ سيتيح ذلك مساراً إلى مجموعة أوسع من الخدمات المالية المقدمة من خلال مؤسسات مالية أكثر قوة وتنوعاً. وتشير الشواهد الجديدة إلى أن توفير سبل الحصول على الخدمات المالية من خلال الحسابات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الرسمية من شأنه تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلاسة الإستهلاك،وإدارة المخاطر المالية التى يواجهونها، والاستثمار فى التعليم والصحة ومشاريع الأعمال.

وهنا يتساءل الباحث كيف يمكن للبنوك أن تعمل على تعزيز الشمول المالى وهى تضع عقبات أمام فتح الحسابات؟ منها إثبات مصدر الأموال والذى لا تستطيع الطبقات الفقيرة والمهمشة ومنها العمال والحرفيين تقديمه،مع أن فكرة الشمول المالى بالأساس قائمة على تقديم كافة الخدمات المالية والمصرفية لتلك الطبقات.

ويرى الباحث أنه يجب على البنوك إدارة المخاطر بدلاً من تجنب المخاطر لأن تجنب الخطر يؤدى إلى عدم التطور والتقدم،أما مواجهة الخطر وإدارته بأسلوب علمى سليم يعمل على خلق القيمة.

وتأسيساً على ما سبق يرى الباحث أنه يجب فتح الحسابات بالإطلاع على بطاقة الرقم القومى فقط وتوقيع العميل على إقرار يوضح فيه دخله ومصدر الأموال التى يحصل عليها فقط.

(ب) نشر الثقافة المالية

يتعين على المصارف وضع آليات مناسبة لتطوير معارف ومهارات العملاء الحاليين والمستقبليين ورفع مستوى الوعى والارشاد كنوع من التثقيف المالى والمصرفى، وإضافة موقع إلكترونى للمصرف يشتمل على صفحة خاصة للتوعية المالية والمصرفية،والتعريف بحقوق ومسئوليات العميل وكيفية تقديم شكوى،ووضع خطة سنوية مشمولة ببرنامج لتدعيم نشر المعلومات المالية والمصرفية استهدافاً لزيادة الوعى المصرفى،ومشاركة المصرف مع هيئات ومؤسسات المجتمع المدنى والمؤسسات العلمية والمهنية لرفع مستوى المعرفة،وإجراء دراسات خاصة بقياس الوعى المصرفى،وأثر التدابير المتخذة فى زيادة الوعى المصرفى والتثقيف المالى (المزينى والزوى،٢٠١٨،ص٨١).

(ج) الإفصاح عن الخدمات والمنتجات عبر تقارير الأعمال المتكاملة تعزيزاً لمبدأ الإفصاح والشفافية

يتعين على البنوك أن توفر لعملائها جميع المعلومات المتعلقة بالمنتجات والخدمات التى تقدمها لهم،على أن تتسم هذه المعلومات بالوضوح وسهولة الفهم والدقة،وبما يكفل إطلاع العملاء على المزايا والمخاطر بشفافية ووضوح،وأن شمل هذه المعلومات ايضاحاً لحقوق ومسؤوليات هؤلاء العملاء،وتفاصيل الأسعار والعمولات والرسوم التى يتقاضاها كل بنك نظير كل خدمة أو منتج،وكذلك ايضاح المزايا والمخاطر المرتبطة بها،وآلية إنهاء العلاقة وما يترتب عليها. وذلك بما يسهل على العملاء اتخاذ قراراتهم (الهاشل،٢٠١٥،ص٨).

ويرى الباحث أن تقارير الأعمال المتكاملة تعد أحدث أدوات الإفصاح المحاسبى فى بيئة الأعمال المعاصرة،حيث من خلالها تم الإفصاح عن كافة المعلومات المالية وغير المالية فى تقرير واحد، والمتعلقة بالأداء المالى للبنك، وطبيعة المنتجات والخدمات التى يقدمها البنك،وتكلفة هذه المنتجات والخدمات،والمزايا والمخاطر المتعلقة بها،مما يساعد العميل على اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستخدام الأمثل لهذه المنتجات والخدمات،مما يدعم ويعزز من الشمول المالى.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(د) استحداث خدمات ومنتجات مصرفية تناسب احتياجات ورغبات كافة فئات المجتمع

يعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالى من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبالتالى تقع على عاتق مقدمى الخدمات تطوير الخدمات والمنتجات المالية،أخذاً فى الاعتبار ما يلى (القزاز،٢٠١٨،ص٤٥):

١- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم قبل طرحها والت لها.

٢- ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع.

٣- طرح المنتجات البنكية التى توسع من مفهوم التداول الالكترونى بدلاً من الكاش.

٤- تخفيض الرسوم والعمولات الغير مبررة المفروضة على العملاء.

٥- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة لتخفيف متطلبات التمويل.

(ه) الانتشار الجغرافى للبنوك فى القرى والريف

يجب تعزيز الانتشار الجغرافى من خلال التوسع فى شبكة فروع مقدمى الخدمات المالية،والاهتمام بإنشاء فر أو مكاتب صغيرة لمقدمى الخدمات بالأخص للتمويل المتناهى الصغر،بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخد المالية مثل:وكلاء البنوك،خدمات الهاتف المصرفى،نقاط البيع،الصرافات الآلية،خدمات التأمين والأوراق الم وغيرها وفقاً لقوانين الدولة (غربى،٢٠١٨،ص٩٦).

(و) الإسراع فى تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية

(ز) دعم وتعزيز انتشار الصيرفة الإسلامية

إن نمو الصيرفة الاسلامية فى الاقتصادات العربية،يمكن أن يساعد على تقليل الفجوة فى الحصول على التموي ويدعم أهداف تعزيز الشمول المالى،ومن ثم تحقق النمو الاقتصادى الحقيقى.وأشارت الدراسات التى بحثت ف الارتباط بين الصيرفة الاسلامية والشمول المالى،إلى أن تأثير الصيرفة الاسلامية بالغ الأهمية فى محدود الدخل، حيث يمكن أن يؤدى توافر التمويل الأصغر مع وجود مؤسسات متوافقة مع الشريعة إلى دعم التموي المقدم لشريحة من السكان لا يتوافر لها إلا قدر محدود من الخدمات المصرفية التقليدية،أو لا ترغب فى استخدا تلك الخدمات لأسباب دينية.وفى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكد ١٢% من البالغين وجود اعتبارات ديني لعدم امتلاكهم لحساب لدى مؤسسة مالية رسمية،وقد يعمل توسيع الخدمات المالية الاسلامية المعروضة على دخول هذه الفئة المستبعدة اختيارياً من التمويل الاسلامى (غربى،٢٠١٨،ص١٠٧).

(ى) وجود لجان للحوكمة داخل كل بنك

رابعاً: دور تكنولوجيا المعلومات فى تعزيز الشمول المالى

ترى دراسة (Damodaran,2013,p.55) أن التكنولوجيا تلعب دوراً هاماً وكبيراً فى تعزيز الشمول المالى للأسباب التالية:

- تساعد فى تخفيض تكلفة المنتج والخدمة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- تخفض من تكلفة المعاملات.
- تحسين جودة المنتج والخدمة.
- سهولة الوصول إلى الخدمات بشكل أسرع.
- تساعد فى زيادة الخيارات ومرونتها لدى المستهلكين.

إن الإبتكارات تعمل بقدر الإمكان على الحد من الإستبعاد المالى من خلال إزالة الحواجز المتعلقة بالمسافات والزمن والتكلفة وسرية المعاملات،وهذا يزيد من سهولة الوصول إلى الخدمات المالية (Baza and Rao,2017,p.193).

وترى دراسة (Bansal,2014,p.473) أنه يوجد تباين كبير بين سكان الريف والمدينة فى الإستفادة من والوصول إلى خدمات النظام المالى،وترى الدراسة أن من أهم أسباب ذلك انتشار الأمية المالية لدى سكان الريف،وأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تعمل كأداة وقوة دافعة للوصول إلى الخدمات المالية والتوسع فى انتشارها،وهذا من شأنه أن يعزز ويدعم الشمول المالى.

وإدراكاً من الدولة بأهمية التحول من الاقتصاد النقدى إلى منظومة جديدة للتعامل المصرفى والالكترونى،فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٩ فى شهر فبراير ٢٠١٧ بإنشاء المجلس القومى للمدفوعات.ويشير القرار إلى اهتمام الحكومة المصرية بالتحول إلى نظام الاقتصاد غير النقدى حيث يختص المجلس بالعمل على الحد من استخدام النقد والترويج لاستخدام وسائل الدفع الالكترونية،وتطوير نظم الدفع القومية وإطارها القانونى،والعمل على تحقيق الشمول المالى وإدماج أكبر عدد من المواطنين والشركات فى النظام المصرفى،مع تخفيض تكلفة انتقال الأموال،وزيادة عائدات الضرائب،وحماية حقوق مستخدمى أنظمة الدفع الالكترونية،وأخيراً تحقيق القدرة التنافسية بين مقدمى خدمات الدفع الالكترونى والرقابة عليهم (مركز المشروعات الدولية الخاصة،٢٠١٧،ص٣١).

ويرى الباحث أن تكنولوجيا المعلومات أصبحت هى المحرك والقوة الدافعة للتغيير فى هذا العصر السريع التطور،وأن الشمول المالى أصبح فى قلب ثورة تكنولوجيا المعلومات حيث تستطيع تكنولوجيا المعلومات العمل على خفض التكاليف للخدمات المالية والمصرفية،وإتاحة هذه الخدمات لكافة الأفراد.

خامساً: حماية حقوق مستخدمى الخدمات المالية

يقصد بحماية عملاء البنوك ما يتم تطبيقه من إجراءات تستهدف الحد من المخاطر التى قد يتعرض لها هؤلاء العملاء فى مجال تعاملهم مع البنوك،من خلال وضع الأطر التنظيمية،من سياسات وإجراءات،التى تكفل حصولهم على مختلف الخدمات المالية فى إطار متكامل من الشفافية والافصاح فى التعامل المالى بما يضمن حصول هؤلاء العملاء على حقوقهم دون انتقاص وعد الاضرار بمصالحهم،ومساءلة من يتجاوز تلك الأطر التنظيمية،وتعتمد عملية حماية العملاء على ثلاثة أبعاد تتمثل فيما يلى (الهاشل،٢٠١٥،ص٤-٥):

(أ) البعد التنظيمى والرقابى : ويشمل مجموعة الأساليب والتطبيقات والممارسات التى تمارسها السلطات الرقابية المعنية فى سبيل تعزيز حماية العملاء.

(ب) البعد التشريعى : ويشمل مجموعة التشريعات والضوابط المنظمة لحقوق العملاء وواجباتهم،والتى تشكل الإطار الإلزامى الذى يتعين العمل من خلاله،بحيث يتعرض البنك الذى يخالف هذه التشريعات لتوقيع الجزاءات المناسبة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(ج) البعد التوعوى والتثقيفى : ويشمل مجموعة الأنشطة والممارسات التى تستهدف رفع مستوى المعرفة والثقافة المالية لل
العملاء،وبما يرفع من قدرتهم على اتخاذ القرار المناسب الذى يعزز من أساليب حمايتهم،وحصولهم على حقوقهم.

سادساً: دور شركات التأمين فى تعزيز الشمول المالى

يحتل التأمين مكاناً مهماً فى العالم الحديث الشديد التعقيد نظراً لزيادة المخاطر التى يمكن التأمين ضدها،وقد أدى هذ
نمو أعمال التأمين وتطوير أنواع مختلفة من التغطية التأمينية.وتقوم صناعة التأمين بدور هام التنمية الاقتصادية من خ
التأمين ضد المخاطر التى تتعرض لها الشركات،وتعتبر قناة أساسية فى جمع المدخرات وتوجيه هذه المشروع
الاستثمارات المختلفة (Meera et al,2016,p.9).

والشمول المالى لا يعنى فقط امتلاك الأفراد حسابات بنكية بل أيضاً امتلاك وسهولة الحصول على المنتجات والخد
التأمينية.ولقد أصبح النمو الشامل يعد محورى لضمان الإستدامة طويلة الأجل للفقراء والمجتمعات الأكثر حرماناً من ك
الخدمات.إن قيام شركات التأمين بتقديم المنتجات والخدمات التأمينية التى تناسب احتياجات هذه الفئات يمثل إستراتيج
لضمان الحماية الاجتماعية المستدامة،والحماية المالية ضد كافة المخاطر المختلفة التى تتعرض لها هذه الفئات والمجتمعا
(Meera et al,2016,p.10).

لذلك يرى الباحث أنه لا بد من العمل على توفير منتجات وخدمات تأمينية تناسب الطبقات الفقيرة،وإدراج التأمين متناهى
الصغر ضمن برامج شركات التأمين.

والتأمين متناهى الصغر هو خدمة تأمينية لحماية شريحة كبيرة من أفراد المجتمع من ذوى الدخول المحدودة والذين لا
تشملهم مظلة التأمين الاجتماعى أو التجارى وذلك من خلال توفير تغطيات تأمينية ضد العديد من الأخطار التى تهدد
مقابل أقساط زهيدة تتناسب مع طبيعة الخطر المؤمن عليه،وأيضاً مع دخولهم المنخفضة،ويعد التأمين متناهى الصغر هو
الخطوة التالية بعد التمويل للخدمات المالية الموجهة لمساعدة الطبقات الفقيرة،حيث إنه يحقق الحماية والاطمئنان والأمن
وحفظ الكرامة للشخص الفقير (مراد،٢٠١٣،ص٥٣).

ويعتبر أشد الأفراد فقراً فى العالم هم الأكثر حاجة إلى الأمان الذى يحققه التأمين،وإذا كان الإقراض متناهى الصغر يساعد
الأشخاص على اكتساب ثروة جديدة،فإن التأمين متناهى الصغر سيساعدهم على الاحتفاظ بتلك الثروة.ولا شك أن التأمين
متناهى الصغر يهدف فى جوهره إلى تحقيق الغرض الذى يستهدفه التأمين التقليدى وهو السماح للعملاء سواء الأفراد أو
الشركات بنقل المخاطر التى يتعرضون لها وشراء الأمان الذى يحتاجون إليه كى يعيشوا حياتهم،أو تزدهر
مشروعاتهم،ومن ثم يمكن للتأمين متناهى الصغر من خلاله تقديمه للخدمات إلى العملاء أن يحتل مكاناً مهماً فى
إستراتيجيات العمل وخطط التنمية على حد سواء (مراد،٢٠١٣،ص٥٤).

ويواجه التأمين متناهى الصغر صعوبة فى أن يلقى رواجاً بين فقراء العالم،وذلك على عكس الإقراض متناهى الصغر الذى يعد الوجه
الأكثر شهرة للتمويل متناهى الصغر.وتعود أسباب ذلك إلى عدم فهم كيفية عمل منتجات التأمين ،والتردد العام لدى الفقراء بشأن
التنازل عما لديهم من موارد مالية ضئيلة،والمنتجات غير المناسبة،وما لدى شركات التأمين من نقص فى المعرفة بإدارة المخاطر
المحلية (الدالى،٢٠١٢،ص٣٢٢).

ويقترح الباحث بعض النقاط لمواجهة التحديات التى تواجه انتشار التأمين متناهى الصغر وتتمثل فيما يلى:

١- العمل على زيادة الثقافة التأمينية بصفة عامة والتأمين متناهى الصغر بصفة خاصة.

٢- وجود كادر مؤهل ونشط يكون بمثابة فريق تسويق نشط لمنتجات وخدمات التأمين متناهى الصغر.

٣- إصدار الوثائق بلغة سهلة ومفهومة،وبأقساط منخفضة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤- تبسيط إجراءات إصدار الوثائق وتسوية التعويضات.

سابعاً: ضرورة وجود نظام مالى قوى

يلعب القطاع المالى المتطور والكفء دوراً كبيراً فى تحقيق كفاءة توزيع المدخرات المحلية على فرص الاستثمار المنتجة وعلى القطاعات الاقتصادية المختلفة،بالشكل الذى يسهم فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة،ويدعم الاستقرار الاقتصادى،ويعزز من قدرة الاقتصاد الوطنى على التصدى للأزمات الخارجية،ويوضح الشكل التالى محددات كفاءة النظام المالى (صندوق النقد العربى،٢٠١٤،ص٧) :

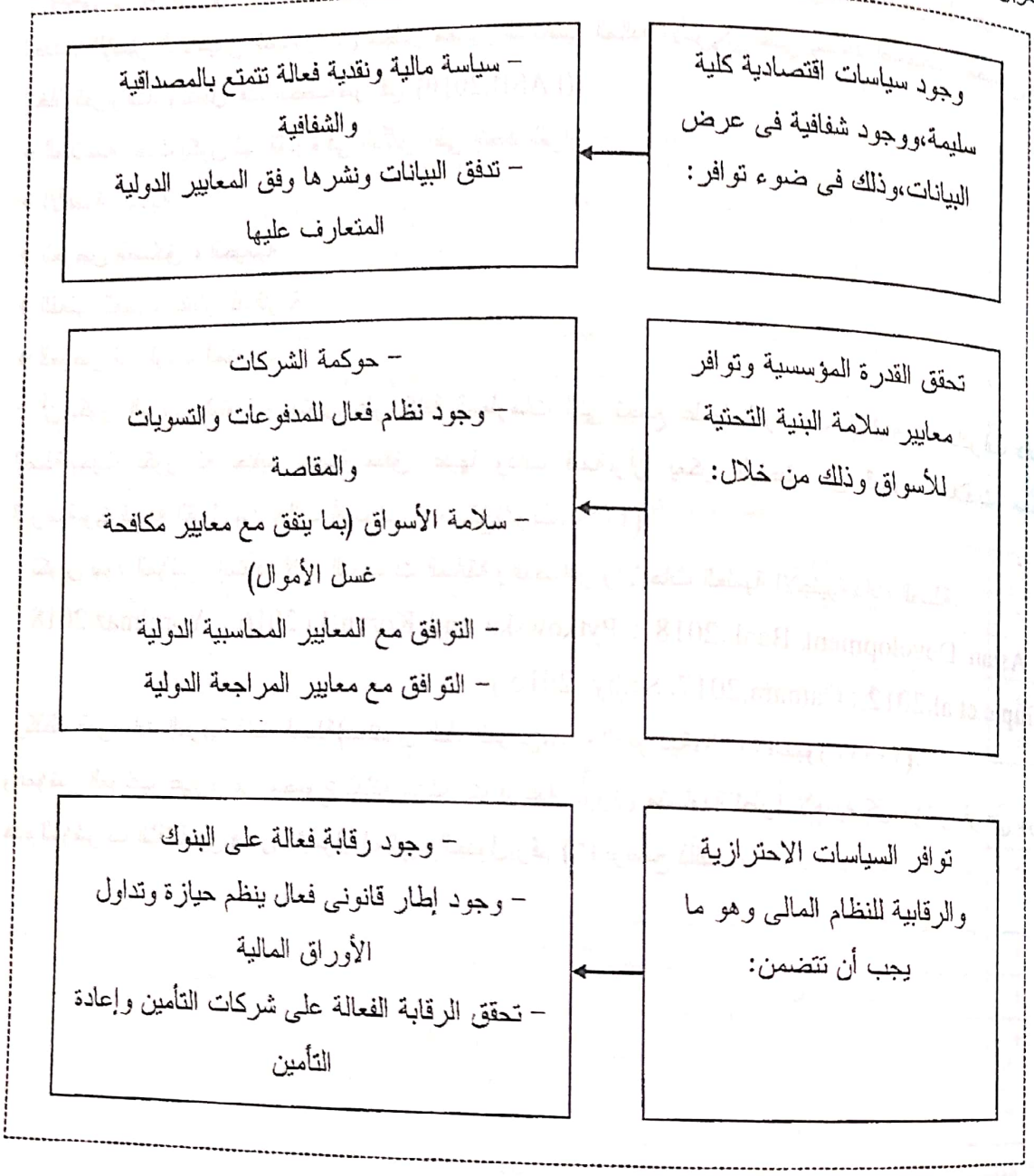

شكل رقم (٢) : محددات كفاءة النظام المالى

المصدر : (صندوق النقد العربى،٢٠١٤،ص٧)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثامناً: نحو مؤشر مركب لقياس الشمول المالى

سوف يتم قياس الشمول المالى من خلال تصميم مؤشر لذلك الغرض،فما لا يمكن قياسه مباشرة يمكن قياسه بش
غير مباشر من خلال تصميم المؤشر.

مقومات وأسس إعداد المؤشر

- تحديد الهدف من بناء المؤشر : وهو قياس مستوى الشمول المالى.
- ينبغى أن يتوافر فى المؤشر الذى يتم بناؤه وما يحتويه من معلومات مجموعة من الخصائص النوعية وال
تحددها الإطار المفاهيمى الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى حتى يساعد أصحاب المصالح ف
إتخاذ القرارات، وتتمثل هذه الخصائص فى (FASB,2010):
  - ♦ الملاءمة بحيث يكون لها القدرة فى التأثير على إتخاذ القرار
  - ♦ الأهمية النسبية
  - ♦ العرض الصادق ، الحيادية
  - ♦ القابلية للفهم ، القابلية للمقارنة
  - ♦ العرض فى الوقت المناسب
- أن يكون المؤشر شاملاً ويحتوى على كافة المعلومات التى تجمع عليها الدراسات السابقة والمبادرات ذ
الصلة،بحيث يكون له خلفية علمية متفق عليها وذات قيمة،وأن يمكن الباحث من قياس العلاقات محل
الدراسة،ويتوقع له القبول من جانب أصحاب المصالح(شرف،٢٠١٥).
- تكوين بنود المؤشر: إستناداً لأهم الدراسات السابقة والمصادر والأبحاث العلمية الأجنبية ذات الصلة:
Asian Development Bank,2018 ; Pytkowska and Korynski,2016 ; Yorulmaz,2018
Gupte et al,2012 ; Cámara,2017; Sethy, 2016).
وكذلك الدراسات العربية ذات الصلة(صندوق النقد العربى،٢٠١٨؛أبو دية،٢٠١٦؛عجور،٢٠١٧).
والمؤشر المركب عبارة عن مجموع ثلاثة مؤشرات فرعية بأوزان متساوية نظراً لأهمية كل مؤشر فرعى من
هذه المؤشرات الثلاثة فى قياس الشمول المالى،والجدول رقم (٣) يوضح ذلك:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (٣)

مؤشر مركب للشمول المالى

م	البند	القياس
	أولاً : مؤشر إستخدام الخدمات المالية	
١	حسابات الايداع للأفراد	عدد من يمتلكون حسابات مالية فى مؤسسات مالية رسمية لكل ألف من البالغين*
٢	حسابات الائتمان للأفراد	عدد المقترضين لكل ألف من البالغين
٣	حسابات الايداع للشركات	عدد حسابات الإيداع للشركات / إجمالى عدد الشركات
٤	حسابات الائتمان للشركات	عدد القروض غير المسددة للشركات / إجمالى عدد القروض القائمة
٥	بطاقات الخصم	عدد بطاقات الخصم لكل ألف من البالغين
٦	بطاقات الخصم المباشر ATM	عدد بطاقات ATM لكل ألف من البالغين
٧	بطاقات الائتمان	عدد بطاقات الائتمان لكل ألف من البالغين
٨	خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول	عدد الأفراد الذين يستخدمون الهاتف المحمول فى السداد والشراء لكل ألف من البالغين
٩	خدمة الإنترنت البنكى	عدد الأفراد الذين يستخدمون خدمة الانترنت البنكى لكل ألف من البالغين
١٠	شهادات الاستثمار والادخار	عدد من يمتلكون شهادات استثمار وادخار لكل ألف من البالغين
١١	التحويلات المالية	عدد العملاء الذين يستقبلون حوالات مالية محلية ودولية / إجمالى عدد السكان البالغين
١٢	التأمين للأفراد	عدد الأفراد الذين يقومون بتأمين أنفسهم لدى شركات التأمين لكل ألف من البالغين
١٣	التأمين للشركات	عدد الشركات الذين يقومون بالتأمين ضد أى خطر من المخاطر لدى شركات التأمين / إجمالى عدد الشركات
	ثانياً : مؤشر الوصول إلى الخدمات المالية (إتاحة الخدمات المالية)	
١	عدد الفروع	عدد فروع البنوك لكل ١٠٠ ألف من البالغين
٢	عدد أجهزة الصراف الآلى	عدد أجهزة الصراف الآلى لكل ١٠٠ ألف من البالغين
٣	عدد شركات التأمين	عدد شركات التأمين لكل ١٠٠ ألف من البالغين
٤	عدد شركات الصرافة	عدد شركات الصرافة لكل ١٠٠ ألف من البالغين
٥	عدد نقاط البيع	عدد نقاط البيع لكل ١٠٠ ألف من البالغين
	ثالثاً : مؤشر جودة الخدمات المالية	
١	رضاء العملاء	١- (إجمالى عدد شكاوى العملاء / إجمالى عدد العملاء)
٢	مدى القدرة على تحمل تكاليف الاستخدام	١- (عدد العملاء الذين أفادوا بأن رسوم الخدمات المالية مرتفعة / إجمالى عدد العملاء)
٣	الشفافية	نسبة العملاء الذين أفادوا بأنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية
٤	المعرفة المالية	النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية
٥	حماية المستهلك	مدى وجود مجموعة من القوانين والضوابط المنظمة لحقوق العملاء
		نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع

* المقصود بالبالغين هنا : من هم فى سن ١٥ سنة فما فوق.

وبعد عرض كل ما سبق من محاور الإستراتيجية الوطنية للشمول المالى وأدور وأهمية كل محور فى تعزيز وتفعيل الشمول المالى،يمكن صياغة هيكل للإستراتيجية الوطنية للشمول المالى فى مصر كما فى الشكل التالى:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

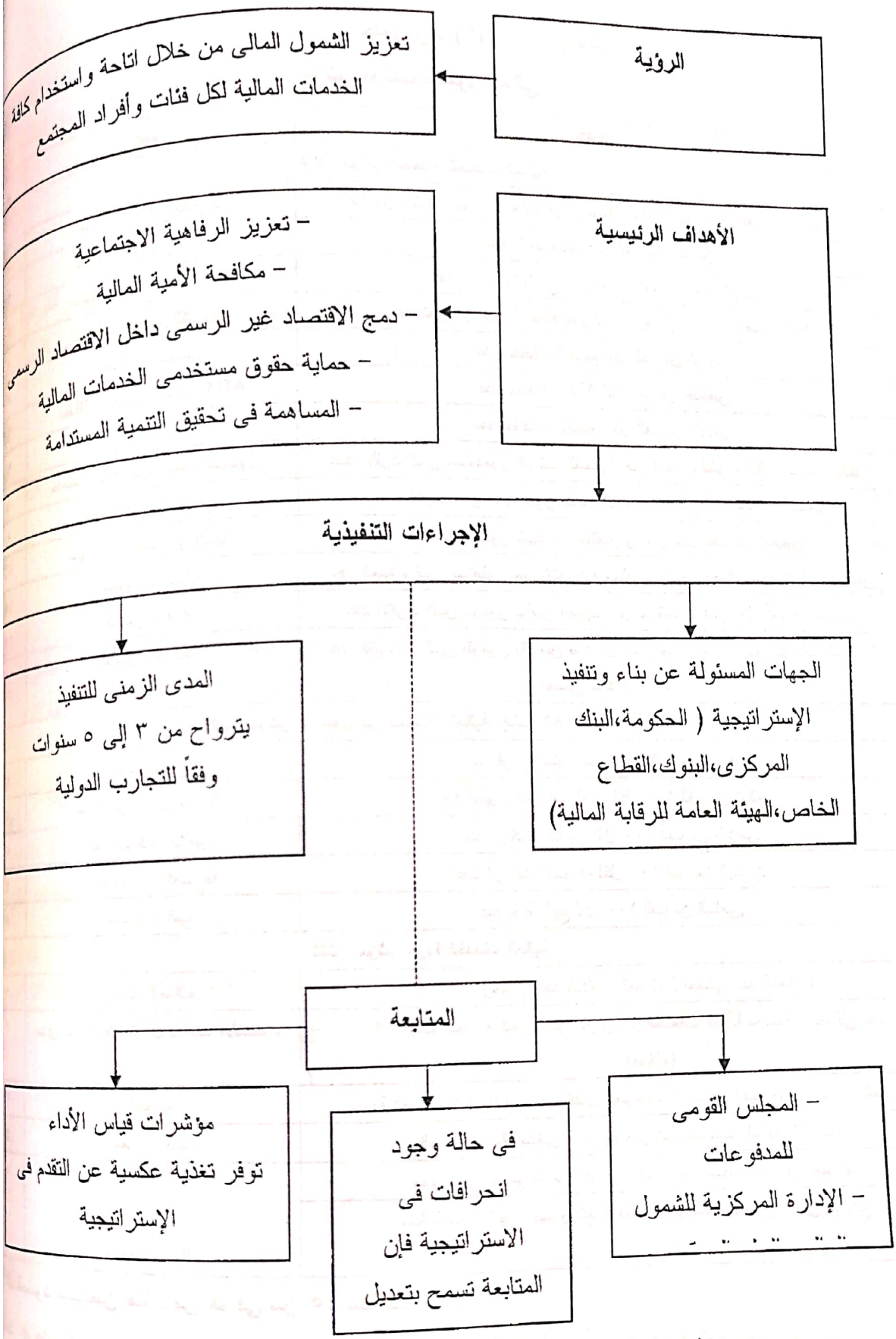

شكل رقم (٣) : هيكل الإستراتيجية الوطنية للشمول المالى فى مصر

المصدر : من إعداد الباحث

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٤) أثر الإستراتيجية الوطنية للشمول المالى على عملية التنمية المستدامة.

هناك العديد من التعريفات للتنمية المستدامة لعل أشهرها هو التعريف الذى ورد فى تقرير بورتلاند عام ١٩٨٧ الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التابعة للأمم المتحدة.إذ عرفها هذا التقرير بأنها " التنمية التى تقابل احتياجات الحاضر دون المساس بمقدرة الأجيال القادمة على مقابلة احتياجاتها "،كما عرفها مجلس الأعمال الدول للتنمية المستدامة " بأنها نشاط متزامن لتحقيق الازدهار الاقتصادى مع الحفاظ على البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية " (قنديل،٢٠١٦،ص٣٢٢).

وفى هذا الاتجاه اهتمت مصر فى عام ٢٠١٤ بوضع استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والتى توضح معالم الطريق للنهوض بالدولة فى جميع المجالات لتحقيق أهداف محاور التنمية المستدامة (الرشيدى،٢٠١٦،ص٣٠١). وتهدف إستراتيجية التنمية المستدامة إلى الوصول بمصر إلى مصر جديدة بحلول ٢٠٣٠ تصبح من أفضل ٣٠ دولة على مستوى: حجم الاقتصاد،تنافسية الأسواق،مكافحة الفساد،التنمية البشرية،جودة الحياة. وتركز الاستراتيجية على مفاهيم النمو الاحتوائى والمستدام،بما يؤكد مشاركة الجميع فى عملية البناء والتنمية،ويضمن فى الوقت ذاته استفادة كافة الأطراف من ثمار هذه التنمية (واصل،٢٠١٨،ص١٧٧).

وسنتناول أثر الاستراتيجية الوطنية للشمول المالى على عملية التنمية المستدامة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول : دور الشمول المالى فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة

ترى دراسة (Klapper et al,2016,p.2:9) أن تعزيز الشمول المالى وإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية يمكن أن يساهم فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة كما يلى:

- القضاء على الفقر الشديد.

من خلال تزويد الفقراء بالخدمات التى يحتاجونها للقيام بالاستثمارات وإدارة النفقات غير المتوقعة من خلال تعبئة المدخرات،وبذلك يساهم الشمول المالى فى تحقيق أول أهداف التنمية المستدامة وهو القضاء على الفقر.حيث تتفق العديد من الدراسات (Bairamli and Kostoglou,2010;Karlan et al,2014;Brune et al,2015)على أن تعبئة المدخرات يسمح للأسر بزيادة قدرتها على استيعاب الصدمات المالية،وسهولة الاستهلاك واقتناء الأصول، والاستثمار فى رأس المال البشرى.ومثل هذه الاستثمارات تساعد الأفراد على الخروج من الفقر،ويمكن أن تؤدى فى نهاية الأمر إلى تحقيق نمو أعلى.

- الحد من الجوع وتعزيز الأمن الغذائى.

المزارعون الذين لديم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية غالباً ما ينتجون المزيد من المحاصيل الوفيرة،وهذا يساعد على تحقيق الهدف الثانى من أهداف التنمية المستدامة وهو الحد من الجوع وتعزيز الأمن الغذائى.فوفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) يعانى حوالى ٧٦٥ مليون شخص من نقص التغذية على مستوى العالم،ومعظمهم يعيشون فى المناطق الريفية ولا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

و تتفق العديد من الدراسات (Olaniyi,2017;Karlan et al,2014;Brune et al,2015) على أن الشمو
المالى يساهم بدو كبير فى الاستثمار والتنمية الزراعية من خلال توفير العديد من الخدمات المالية منها توفير
خدمة إدخار أرباح المزارعين،توفير خدمة الحصول على الائتمان اللازم لشراء الآلات والمعدات،وخدمة التأمين
على المحاصيل ضد الفيضانات ومعدلات سقوط الأمطار والجفاف،كما تساهم الخدمات المالية الرقمية فى تسهيل
عملية توزيع الأجور والتحويلات الاجتماعية والإعانات للعمال الزراعيين،وسهولة تواصل صغار المزارعين مع
سلاسل القيمة الزراعية،وتقديم خدمات الإرشاد الزراعى من خلال تحسين المعلومات للمزارعين.

- تحقيق الصحة الجيدة والرفاهية.

من خلال أداة الإدخار التى تساعد الأفراد على إدارة نفقاتهم الطبية سواء المخطط لها وغير المخطط لها،وتتفق
دراستى (Prina,2015) و (Dupas and Rominson,2013) على أن تعبئة المدخرات ستسمح للأفراد والفئات
ذات الدخل المنخفض من مواجهة الصدمات والتقلبات المفاجئة ومن أهمها حالات الطوارىء العلاجية.

كما توصلت دراسة (Dupas and Rominson,2013) التى أجريت فى كينيا إلى أن توفير الحساب للأفراد
لإدخار أموالهم قد مكنهم من تغطية نفقاتهم الصحية بنسبة ٦٦%.

- تعزيز جودة التعليم.

يعتمد تعزيز جودة التعليم على الأفراد الذين لديهم القدرة على الاستثمار فى فرص التعليم،وتشير الإحصائيات أن
هناك ٥٧ مليون طفل على مستوى العالم فى مرحلة التعليم الابتدائى غير ملتحقين بالمدارس،وحيث أن النمو
الاقتصادى يرتبط بشكل وثيق برأس المال البشرى،فإن ضعف الأداء الأكاديمى والتعليمى سيؤدى إلى إبطاء عملية
التنمية.

وتوصلت دراسة (Thomas and Burnett,2014) إلى أن التكلفة الاقتصادية للأطفال غير الملتحقين بالمدارس
تتراوح من ١% إلى ٧% من الناتج المحلى الإجمالى.

تساعد خدمات الإدخار الأسر على تخطيط وإدارة نفقات التعليم.وتشير دراسة (Prina,2015,p.27) إلى وجود
زيادة بنسبة ٢٠% فى الإنفاق على التعليم للأسر التى قامت بفتح حسابات مصرفية مجانية فى نيبال.

- تعزيز المساواة بين الجنسين.

يساعد حصول المرأة على الخدمات المالية تأكيد القوة الإقتصادية لها،وهو أمر ضرورى لتعزيز المساواة بين
الجنسين .ووفقاً للتقرير الصادر عن البنك الدولى عام ٢٠١٥ فإن أكثر من نصف النساء على مستوى العالم
عاطلات ولا يبحثن عن عمل.وتوصلت دراسة (Cuberes and Teignier,2016) إلى أن الفجوات بين الجنسين
تتسبب فى انخفاض متوسط الدخل بنسبة ١٥% فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.

تدعم الخدمات المالية الرقمية الشركات التى تملكها وتديرها النساء عن طريق الحد من مخاطر السرقة وتكاليف
الإدارة.كما يمكن إستخدام القنوات الرقمية مثل الهواتف المحمولة فى تحسين الوصول إلى الأسواق
والمعلومات،مثل البيانات المتعلقة بالأسعار والمدخلات والمنافسين(Klapper et al,2016,p.6).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحور الثانى : دور الشمول المالى فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدعم النمو الاقتصادى والاجتماعى

تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.ويعود ذلك لمردودها الاقتصادى الايجابى على الاقتصاد الوطنى من حيث دورها الرائد فى توفير فرص عمل جديدة،وتحقيق زيادة متنامية فى حجم الاستثمار،وتعظيم القيمة المضافة.ويعتبر التمويل وخصوصاً طويل الأمد أحد المعضلات التى تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ولاسيما فى الدول النامية،نظراً إلى عزوف المصارف التجارية والمؤسسات المالية عن القيام بهذه المهمة لارتفاع درجة المخاطر فى التعامل معها (اتحاد المصارف العربية،٢٠١٤،ص٤).

ولقد تبنت مجموعة دول العشرين الشمول المالى كأحد المحاور الرئيسية فى أجندة التنمية الاقتصادية والمالية،كذلك تبنى العديد من الدول استراتيجيات وخطوات فاعلة نحو تحسين فرص الوصل للتمويل والخدمات المالية،بهدف تحسين النمو والاستقرار الاقتصادى والمساهمة فى تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.إن ترسيخ الاستقرار المالى والاقتصادى المنشود،لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال توسيع التمويل المصرفى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر (اتحاد المصارف العربية،٢٠١٥،ص٣).

وجاءت مبادرة البنك المركزى استكمالاً للجهود المبذولة لتشجيع البنوك على منح القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة،فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزى المصرى فى ٦ يناير ٢٠١٦ أن يزيد من محافظ القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة) لهذه الشركات لتصل إلى نسبة لا تقل عن ٢٠% من إجمالى محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك،وألا يتعدى سعر الاقراض نسبة ٥% (عائد بسيط متناقص) وذلك خلال أربع سنوات من تاريخ صدور التعليمات (المركز المصرى لدراسات السياسات العامة،٢٠١٧،ص٣).

المحور الثالث : دور الشمول المالى فى زيادة الحصيلة الضريبية

يؤدى التحول من الاقتصاد النقدى إلى الاقتصاد غير النقدى إلى تعزيز الشمول المالى وبالتالى المزيد من الاندماج فى الاقتصاد العالمى.وكذا الحد من التهرب الضريبى وبالتالى زيادة حصيلة الايرادات الضريبية فى الناتج المحلى الاجمالى (مركز المشروعات الدولية الخاصة،٢٠١٦،ص٧).

ويرى الباحث أن الاقتصاد غير الرسمى لو تم حصره على النحو الأمثل سيؤدى إلى مضاعفة الحصيلة الضريبية، وهنا يظهر دور وأهمية الشمول المالى والتحول نحو المعاملات الرقمية الالكترونية بدلاً من المعاملات النقدية بهدف دمج كل فئات المجتمع فى منظومة الاقتصاد الرسمى.إن زيادة الحصيلة الضريبية ستؤدى إلى خفض عجز الموازنة العامة للدولة وبالتالى دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام.

ويوضح الشكل التالى أهم الآثار المترتبة على نجاح الإستراتيجية الوطنية للشمول المالى،والتى تؤدى فى نهاية الأمر إلى تحقيق التنمية المستدامة وبالتالى يعد الشمول المالى حجر الزاوية و بعد أساسى ومحورى للمساهمة فى تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

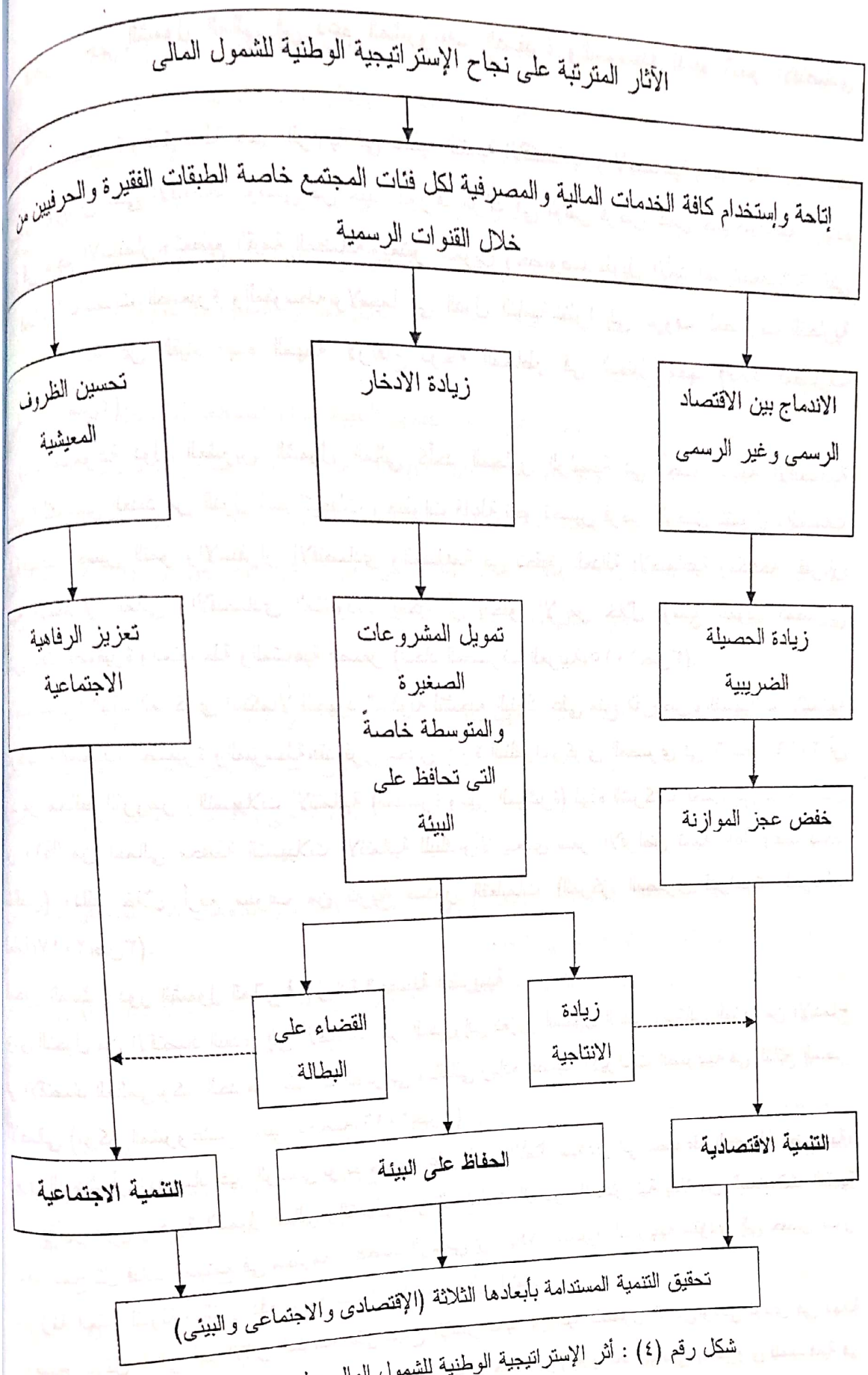

شكل رقم (٤) : أثر الإستراتيجية الوطنية للشمول المالى على التنمية المستدامة

المصدر: من إعداد الباحث

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ائج الدراسة

- إن تحقيق الشمول المالى والارتقاء به سوف يعزز من الرفاهية الاجتماعية للأفراد،ويدفع عجلة التنمية قتصادية إلى الأمام.

- يعتمد تحقيق الشمول المالى على مجموعة من الركائز الأساسية من أهمها: البنية المالية التحتية،التثقيف المالى طوير المنتجات والخدمات المالية.

- لقد أصبح الشمول المالى مطلب لا مفر منه للمساهمة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- معدلات الشمول المالى فى المنطقة العربية لا تزال ضعيفة ودون المستوى المطلوب،باستثناء دول مجلس عاون الخليجى الستة.

- إن مصر تسير بقوة نحو تحقيق الشمول المالى،ومطلوب بذل المزيد من الجهود من قبل الجهات المعنية وصول إلى المستوى المطلوب،وهنا يظهر أهمية صياغة إستراتيجية وطنية للشمول المالى تتضافر كل الجهات الهيئات المعنية فى صياغتها وتنفيذها.

وصيات الدراسة

- صياغة إستراتيجية وطنية لمكافحة الأمية المالية.

- صياغة إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد بكل أشكاله وأنواعه.

- خلق بيئة تشريعية تواكب التوجه نحو الشمول المالى.

- توفير المتطلبات والدعائم اللازمة لبناء نظام مالى قوى.

- ضرورة قيام البنوك بتطبيق مقررات بازل ٣ لتحسين الإستقرار المالى للبنوك.

- ضرورة استحداث منتجات وخدمات مالية تناسب كافة أفراد المجتمع.

- الإستفادة من الخبرات العربية والدولية الناجحة فى مجال الشمول المالى.

- صياغة إستراتجية وطنية للشمول المالى تنفذ على عدة مراحل خلال فترة زمنية معينة،ومتابعة تنفيذ وتقييم هذه الإستراتجية لمعرفة ما تم إنجازه منها،وتعديل الإستراتيجية إذا تطلب الأمر ذلك.

لدراسات المستقبلية المقترحة

- دور الشمول المالى فى دعم ريادة الأعمال.

- أثر تطبيق الشمول المالى على أداء البنوك.

- أثر تطبيق الشمول المالى على الإستقرار المالى للبنوك.

- دور التأمين متناهى الصغر فى تعزيز الشمول المالى.

- دور الشمول المالى فى زيادة الحصيلة الضريبية للدولة.

- دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

١- إتحاد المصارف العربية،٢٠١٤،" تمويل منشآت الأعمال المتوسطة والصغيرة "،**مجلة اتحاد المصارف العربية**،إصدار خاص،أكتوبر،العدد ٤٠٧.

٢- إتحاد المصارف العربية،٢٠١٥،" المؤتمر المصرفى العربى فى دورته الـــ ٢٠ رسم خارطة طريق للشمول المالى ٢٠١٥-٢٠٢٠ "،**مجلة اتحاد المصارف العربية** ،نوفمبر،العدد ٤٢٠.

٣- إتحاد المصارف العربية،٢٠١٧،" مسيرة اتحاد المصارف العربية فى تعزيز الشمول المالى ٢٠١٥ ونستمر "،**مجلة اتحاد المصارف العربية** ،نوفمبر،العدد ٤٤٢.

٤- أبو دية،ماجد محمود محمد،٢٠١٦،" **دور الانتشار المصرفى والاشتمال المالى فى النشاط الإقتصادى الفلسطينى** "،رسالة ماجستير،رسالة غير منشورة،كلية الاقتصاد والعلوم الادارية،جامعة الأزهر،غزة.

٥- الدالى،أمل أحمد حسن شحاتة،٢٠١٢،" تفعيل الطلب على تأمين المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى المملكة العربية السعودية "،**مجلة البحوث التجارية المعاصرة**،كلية التجارة،جامعة سوهاج،العدد السادس والعشرون،العدد الثانى.

٦- الرشيدى، طارق عبد العظيم يوسف،٢٠١٦،"محددات إعادة هيكلة معيار المحاسبة عن ضرائب الدخل لمسايرة إستراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠"،**مجلة الفكر المحاسبى**،كلية التجارة،جامعة عين شمس ،المجلد العشرون،العدد الثالث.

٧- الصعيدى،شريف سعد،٢٠١٨،" أثر مقررات بازل ٣ على قيمة البنك لتعزيز استقرار الشمول المالى "، **المؤتمر العلمى الثانى لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالى فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠** ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، فى الفترة من ٢٠-٢١ ديسمبر ٢٠١٨.

٨- القزاز ، سامى،٢٠١٨،" **الشمول المالى فى مصر وأثره على تحقيق التنمية المستدامة** " ، دار الجوهرى للطباعة والنشر ، القاهرة.

٩- المركز المصرى لدراسات السياسات العامة،٢٠١٧،" **مشكلات التمويل متناهى الصغر** ".

١٠- المزينى،طارق محمود يونس و الزوى،قنديل حماد غيث،٢٠١٨،"دور المصارف التجارية فى تحسين التثقيف والتوعية المالية المصرفية كإحدى ركائز الشمول المالى"، **المؤتمر العلمى الثانى لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالى فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠** ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، فى الفترة من ٢٠-٢١ ديسمبر ٢٠١٨.

١١- الهاشل،محمد يوسف،٢٠١٥ ،" **دليل حماية عملاء البنوك** "، بنك الكويت المركزى.

١٢- جاسم،أرشد عبد الأمير،٢٠١٨،" الشمول المالى وأثره فى تحقيق النجاح الإستراتيجى للمنظمات الخدمية - دراسة إستطلاعية لعينة من القطاع المصرفى الخاص العراقى" ، **مجلة الكلية الإسلامية الجامعة** ،العراق

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

، المجلد الثالث عشر،العدد التاسع والأربعون.

- شرف،إبراهيم أحمد إبراهيم ، ٢٠١٥،" **أثر الإفصاح غير المالى عبر تقارير الأعمال المتكاملة على تقييم أصحاب المصالح لمقدرة الشركة على خلق القيمة – دراسة ميدانية و تجريبية** " ، رسالة دكتوراة ، رسالة غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة دمنهور

- شلبى،محمد سعد محمد،٢٠١٨،" أثر المعرفة المالية للأفراد على الشمول المالى " ، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئي** ، كلية التجارة، جامعة قناة السويس،المجلد التاسع،العدد الثالث.

- صندوق النقد العربى،٢٠١٢،" **توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية فى الدول العربية ودور المصارف المركزية** ".

- صندوق النقد العربى،٢٠١٤،" **الإطار العام للإستقرار المالى ودور البنوك المركزية فى تحقيقه** ".

- صندوق النقد العربى،٢٠١٥،" **متطلبات تبنى إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالى فى الدول العربية** ".

- صندوق النقد العربى،٢٠١٨،" **دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالى وتقدير العلاقة بين الشمول المالى والناتج المحلى الإجمالى فى الدول العربية** ".

- عبد المتعال،عزة،٢٠١٨،"دور نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات فى تفعيل متطلبات الشمول المالى فى إطار رؤية مصر المستقبلية ٢٠٣٠"، **المؤتمر العلمى الثانى لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالى فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠** ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، فى الفترة من ٢٠-٢١ ديسمبر ٢٠١٨.

١- عثمان،ياسمين مجدى رجب و صالح،محمد أحمد محمد،٢٠١٨،"تأثير تطبيق الشمول المالى على الاستقرار المالى للقطاع المصرفى"، **المؤتمر العلمى الثانى لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالى فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠** ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، فى الفترة من ٢٠-٢١ ديسمبر ٢٠١٨.

٢- عجور،حنين محمد بدر،٢٠١٧، " **دور الاشتمال المالى لدى المصارف الوطنية فى تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء** " رسالة ماجستير،رسالة غير منشورة،كلية التجارة،الجامعة الإسلامية،غزة.

٢- غربى،عبد الحليم عمار،٢٠١٨،" دور الصيرفة الإسلامية فى الشمول المالى والمصرفى:الاقتصادات العربية نموذجاً"، **مجلة بيت المشورة** ،بيت المشورة للاستشارات المالية.

٢- قنديل،ياسر سعيد،٢٠١٦،"مدى افصاح الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودى عن التنمية المستدامة ومحددات ذلك الافصاح"،**مجلة البحوث المحاسبية**،كلية التجارة،جامعة طنطا،العدد الثانى.

٢- مراد،إنجى فاروق أحمد،٢٠١٣،" دور التأمين متناهى الصغر فى تدعيم عملاء التمويل الأصغر فى مصر"، **المجلة العلمية**،كلية التجارة،جامعة أسيوط،العدد الخامس والخمسون.

٢- مركز المشروعات الدولية الخاصة،٢٠١٦،" **مشروع التحول إلى الاقتصاد غير النقدى** ".

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢٦- مركز المشروعات الدولية الخاصة،٢٠١٧،" تيسير التعامل بالحسابات المصرفية: خطوة نحو الشمول المالى ".

٢٧- واصل،علياء عبد الحميد،٢٠١٨،" دور تكنولوجيا المعلومات محاسبياً ومهنياً فى تفعيل متطلبات الشمول المالى لتحقيق إستراتيجية مصر ٢٠٣٠"، **المؤتمر العلمى الثانى لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالى فى إطار رؤية مصر ٢٠٣٠** ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية فى الفترة من ٢٠-٢١ ديسمبر ٢٠١٨.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

Asian Development Bank.(2018)" **Financial Inclusion: New Measurement and Cross-Country Impact Assessment** ", Economics Working Paper Series ,no.539.

Bairamli,N and Kostoglou,V.(2010)" The Role of Savings in the Economic Development of the Republic of Azerbaijan ", **International Journal of Economic Sciences and Applied Research**,Vol.3,Issue.2.

Bansal, S. (2014)." Perspective of Technology in Achieving Financial Inclusion in Rural India ", **Procedia Economics and Finance**, Vol.11.

Baza,A and Rao,S.(2017) " Financial Inclusion in Ethiopia ", **International Journal of Economics and Finance**,Vol.9,No.4.

Bendre,A and Singh,V.(2017) " Financial Literacy Paving way for Financial Inclusion in India", **International Journal of Engineering Technology Science and Research**,Vol.A,Issue.12.

Bose.S et al.(2016)." Dynamics of Firm-Level Financial Inclusion: Empirical Evidence from an Emerging Economy", **Journal of Banking and Finance Law and Practice,**Vol.27,Issue.1.

Brune,L et al.(2015)" **Facilitating Savings for Agriculture: Field Experimental Evidence from Malawi**" Working Paper, National Bureau of Economic Rresarch.

Cámara,N.(2017)" **Measuring financial inclusion: a multidimensional index**", www.bis.orgvailable at :

Cuberes,D and Teignier,M.(2017)" Aggregate Effects of Gender Gaps in the Labor Market: A Quantitative Estimate", **Journal of human capital**,Vol.10,No.1.

Damodaran,A.(2013)" Financial Inclusion: Issues and Challenges", **Akgec International Journal of Technology**,Vol.4,No.2.

Dupas,P and Robinson,J.(2017)" Why Don't the Poor Save More? Evidence from Health Savings Experiments", **American Economic Review**, Vol.103,No.4.

Financial Accounting Standards Board (FASB). (2010)," **Statement of Financial Accounting Concepts No. 8**".

Gatnar,E.(2013)" **Financial Inclusion Indicators in Poland**" Acta Universitatis Lodziensis Folia Oeconomica 286.

Gupte,R et al.(2012)" Computation of financial inclusion index for India ",

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

Procedia - Social and Behavioral Sciences, Vol.37.

15- International Monetary Fund. (2016) " **Corruption : Costs and Mitigating Strategies** ".

16- Karlan,D et al.(2014)" Savings by and for the Poor: A Research Review and Agenda", **Review of Income and Wealth**, Series.60,No.1.

17- Klapper,L et al. (2016) " **Achieving the Sustainable Development Goals: The Role of Financial Inclusion"**, Available at : www.cgap.org.

18- Meera,R et al.(2016) " financial inclusion through insurance", **International Journal of Banking, Insurance and Finance**, Vol.3,Issue.12.

19- Olaniyi, E. (2017)." Back to the Land: The Impact of Financial Inclusion on Agriculture in Nigeria", **Iranian Economic Review**,Vol.21, No.4.

20- Ozili,P.(2018)" Impact of digital finance on financial inclusion and stability", **Borsa Istanbul Review**,Vol.18,Issue.4.

21- Prina,S.(2015)" Banking the poor via savings accounts: Evidence from a field experiment", **Journal of Development Economics**,Vol.115.

22- Pytkowska,J and Korynski,P.(2016)." **Measuring Financial Inclusion in the EU: Financial Inclusion Score Approach** ", **European Microfinance Network**.

23- Sethy,S .(2016)" Developing a financial inclusion index and inclusive growth in India ", **Theoretical and Applied Economics**,Vol.XXIII,Issue.2.

24- Thomas,M and Burentt, N.(2014) " **Exclusion From Education: The Economic Cost Out of School Children in 20 Countries** " , Development Institute.

25- World Bank.(2014) " **Global Financial Development Report : Financial Inclusion** ".

26- World Bank.(2017) " **The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution** ".

27- Yorulmaz,R.(2018)" An analysis of constructing global financial inclusion indices", **Borsa Istanbul Review**,Vol.18,Issue.3.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner